

انتخاب ممثلي الهيئة الانتخابية الثانية بالجزائر
داخل المجلس الوطني الفرنسي 17 جوان 1951

د/ طاعة سعد
جامعة معسكر

تمهيد

أقدمت الإدارة الفرنسية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على مجموعة من الإجراءات، لتهئية مطالب الوطنيين أهمها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة الأحزاب الوطنية إلى النشاط، وإجراء الكثير من الانتخابات من بينها تلك المتعلقة خصوصا بالمجلس الوطني الفرنسي. وكان الغرض من هذه الإجراءات هو امتصاص غضب الشعب الجزائري خصوصا بعد جرائم 08 ماي 1945؛ لذلك كان الاهتمام بعملية الانتخابات بالنسبة للمسلمين الجزائريين مزدوجا، فالحركة الوطنية تريد حضورا سياسيا عبر نوابها، لتمرير برامجها وإسماع صوتها إلى الرأي العام الفرنسي في باريس، أما بالنسبة للموالين للإدارة الفرنسية فقد ترجموا أفكارهم الاتحادية الإدماجية لإرضائها وضمان مصالحها في الجزائر. هذه الإدارة التي سعت بكل الطرق لتحقيق الفوز في هذه الانتخابات، كإصدار القرارات أو التذكير بالقوانين منها مثلا «المادة الرابعة من قانون 51-519 المؤرخ في 09 ماي 1951 والمتمم لقانون 46-2151 المؤرخ في 05 أكتوبر 1946 المتعلق بانتخاب نواب الجزائر داخل المجلس الوطني الفرنسي والتي

تحدد كيفية وشروط التصويت منها بلوغ المقترع 21 سنة ومسجل في القائمة الانتخابية «⁽¹⁾. وهوما يخالف ما هو معمول به في الأراضي الفرنسية حيث يحدد شروط التصويت ب 18 سنة، وحتى تضمن الإدارة الفرنسية هذا الفوز، ذكرت الهيئة الناخبة بإجراء 06 ماي 1946 والذي يقضي بـ « عدم تدخل رئيس البلدية أو رئيس المكتب الانتخابي، في دفع المقترعين لانتخاب قائمة أو مرشح على حساب آخر »⁽²⁾؛ ولكن مع إجراء هذه الانتخابات أصدرت تعليمة تؤكد فيها، على «تطبيق قانون 30 نوفمبر 1888 ووقانون 22 مارس 1889 واللذين نصا على الحضور المكثف لقوات الشرطة والدرك والقياد وشرطة الدواوير، لحراسة المكاتب المتنقلة في الأرياف»⁽³⁾ فتطبيق هذا القانون يعتبر في حد ذاته إخلال بالنظام العام للانتخاب، حيث يؤدي إلى ترهيب المنتخبين وإجبارهم على انتخاب طائفة على حساب أخرى.

ظهرت تعليمات أخرى بتاريخ 1950/09/08 تحدد شروط تجديد المجلس الوطني الفرنسي، وتخصص عدد المقاعد بالنسبة لكل هيئة انتخابية، حيث « يمثل الجزائر 30 نائبا، 15 نائبا لكل هيئة انتخابية، كما يوضح قانون 05 أكتوبر 1946 بأن الهيئة الثانية يمثلها في مقاطعة الجزائر 05 نواب ويمثلها في مقاطعة وهران 03 نواب وفي مقاطعة قسنطينة 07 نواب، ومدة التمثيل هي 05 سنوات »⁽⁴⁾ وسعت الإدارة الفرنسية إلى توفير كل الظروف والإمكانات المادية والقانونية، بغرض إنجاح شريحة من النواب الجزائريين لخدمة مصالح الإدماج والاستيطان في الجزائر على حساب النواب الوطنيين وأحزاب الحركة الوطنية حيث شرعت في خلق المراكز الانتخابية الجديدة « بصدر مرسوم 51-552 المؤرخ في 16 ماي 1951 المتضمن دعوة الطبقتين الانتخابيتين ليوم 17 جوان 1951 وذلك لانتخاب أعضاء الجمعية

الوطنية، وتطبيق المرسوم 29 أوت 1944م المتضمن خلق وتنظيم المراكز الرئيسية الانتخابية : فالمادة الأولى من هذا المرسوم تقر بفتح مراكز انتخابية جديدة في المدينة»⁽⁵⁾ فالهدف من خلق هذه المراكز هو أن هذه المناطق والمدن يسيطر عليها المواليين للإدارة الفرنسية، وبالتالي ضمان نجاح هؤلاء في الانتخابات.

أولا- انتخابات الجمعية الوطنية قبل 1951(انتخابات 10 نوفمبر 1946)

جرت هذه الانتخابات بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وشاركت فيها كل فعاليات الحركة الوطنية الجزائرية، عدا الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كما شارك فيها ما كان يطلق عليهم بالمستقلين، وتعددت الحملات الانتخابية واختلفت توجهاتها، واشتد التنافس بين ممثلي الحركة الوطنية والمواليين للإدارة الفرنسية، ودعا الحاكم العام للجزائر ايف شتاينو «إلى تطبيق الإجراءات الضرورية القانونية والمادية، بغرض مشاركة أكبر للهيئة الناجبة»⁽⁶⁾ وفي هذه الانتخابات «تحصل الحزب الشيوعي الجزائري على مقعدين في المجلس، كما تحصلت الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية على خمس مقاعد، بينما حاز المستقلون على ثمانية مقاعد»⁽⁷⁾ وكانت حصة أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية والمواليين للإدارة الجزائرية حسب المقاطعات على الشكل التالي⁽⁸⁾ كما هو مبين في الجدول :

الأحزاب المقاطعات	الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية	الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	الحزب الشيوعي الجزائري	المستقلون
الجزائر	02	00	00	03
وهران	00	00	01	02
قسنطينة	03	00	01	03
النسبة المنوية	%44.7	00	% 6.3	% 48.2

أفرزت انتخابات نوفمبر 1946 الخاصة بالمجلس الوطني الفرنسي
الأسماء التالية⁽⁹⁾.

الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية : من عمالة قسنطينة
كل من بوقادوم مسعود، جمال دردور، لمين الدباغين. من عمالة وهران
لا يوجد، ومن عمالة الجزائر مزغنة أحمد وخيضر محمد.

الحزب الشيوعي الجزائري: كل من مختاري محمد من عمالة وهران
وجماد عبد الرحمن من عمالة قسنطينة كتلة المستقلين وبأطراف
سياسية مختلفة: الحزب الراديكالي الاشتراكي إسماعيل عمر من عمالة
الجزائر، لربي محمد من عمالة وهران، مكي بزغود من عمالة
قسنطينة. أما الحزب الجمهوري الشعبي بن الطيب محمد من عمالة
الجزائر، وبن علي الشريف من عمالة قسنطينة. حزب الاتحاد
الديمقراطي الإسلامي قاضي عبد القادر من قسنطينة. حزب الجبهة
الشعبية الاشتراكية من مقاطعة الجزائر بن تونس عبد الرحمن، ومن
عمالة وهران مشري محمد.

يبدو من خلال هذه الأسماء حضور عناصر الحركة الوطنية، وكان ذلك مهما من خلال تواجد الخطاب السياسي الاستقلالي، والاجتماعي داخل هذا المجلس، فالحزب الشيوعي أصر على القضايا الاجتماعية كقضايا التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، والاقتصادية خاصة المسألة الزراعية وظهر ذلك من خلال مداخلات نواب هذا التيار، بينما الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية فخطابها كان سياسيا واضحا وحادا تمثل في الاستقلال الوطني التام، خاصة بعد تدخل لمين الدباغين أمام المجلس 20 أوت 1947م ومطالبته بالاستقلال، إلا أنه قوبل بالرفض والاستهجان من قبل نواب الإدارة الفرنسية والموالين لها.

ثانيا- انتخابات 17 جوان 1951

هي انتخابات تجديدية للمجلس الوطني الفرنسي، وشاركت فيها كل أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية والموالين للإدارة الفرنسية واهتم بها مناضلو الحركة من أجل الانتصار لما لها من أهمية في تمرير الأفكار الراديكالية في حال الفوز بها .

الدعاية الانتخابية: اختلفت من حزب إلى آخر، ومن طائفة سياسية إلى أخرى، فالحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية، وجهت خطب ونداءات الغرض منها جذب عدد كبير من الناخبين. ففي شهر 18 ماي 1951 قدمت نداءات تناول ضمن خطوطه العريضة «دعوة الفرنسيين والفرنسيات إلى فتح حوار أخوي، حول ديمقراطية الانتخابات وحريتها في الجزائر، وتكريس الحرية للجميع تمكينا لهم عن أمانهم الحقيقية من خلالها»⁽¹⁰⁾. و تلاه نداء آخر. «إننا نوجه نداء للاختيار، اختيار ممثلينا في المجلس الوطني، هذا الاختيار الذي ينبع من إرادة تؤمن بالتعددية، أننا نطرح أمام ممثلينا قضية مهمة، إنها قضية

الاستيطان الذي يعتبر من أكبر وأخطر المشكلات التي تواجه الجزائر داخليا، أما خارجيا فإننا نطرح مسألة السلم الذي هو مطلب كل الشعب الجزائري ومطلب الإنسانية في العالم. للعلم فإن مسألة السلم تبقى مرتبطة بالاستيطان الذي هو بذرة من بذور النظام الكولونيالي، وكل مواطن ومواطنة فرنسية يؤمنان بالفكر الديمقراطي لا يختلفان حول هذه المسألة خاصة الفرنسيين الأحرار، لذا نطالب بانتخابات حرة نزيهة واحترام الاختيار الحر»⁽¹¹⁾ وقدمت مصلحة الاستعلامات والربط الشمال الإفريقي service de liaison nord africaine تقارير حول نشاط الأحزاب والدعاية الانتخابية، واهتمت بنشاط الحركة من أجل الانتصار للحرية الديمقراطية وقدمت تقريرا جاء فيه «إن عناصر الحركة، الحركة من أجل الانتصار للحرية الديمقراطية كثفوا نشاطهم كثيرا قبيل الانتخابات وركزوا في دعايتهم على الوحدة الإسلامية، واستغلوا قدوم شهر رمضان لغرس لدى المسلمين الفكر الانفصالي في نفوسهم»⁽¹²⁾ وقدم الحزب برنامجه الانتخابي الذي يتكون من ثمان نقاط:

« 1- النضال من أجل احترام الحريات الديمقراطية. 2 - النضال من أجل الإتحاد الوطني للشعب الجزائري. 3-النضال من أجل احترام الإسلام واللغة العربية. 4-النضال من أجل تطوير حياة المجتمع الجزائري. 5-الحرية السياسية. 6- النضال من أجل استرجاع الحرية التامة لرئيس الحزب مصالي الحاج. 7- تغيير النظام البلدي الحالي. 8- وضعية الأوروبيين في الجزائر»⁽¹³⁾ كما كان لمرشحي الحزب نشاط كبير قبل الانتخابات، مثلا في البلدة قدم المناضل طاوري محمد خطابا أمام تجمع ضم 300 مسلم جزائري تناولت محاوره: «أ-مجاهدة

الاستيطان.ب-الدعوة إلى التآخي واستغلال شهر رمضان في ذلك . ج-
الدعوة إلى استقلال دول المغرب العربي»⁽¹⁴⁾.

كثيرا ما كانت تحدث مناوشات وصدمات بين المرشحين، خاصة من مناضلي ومرشحي حزب الشعب والموالين للإدارة الفرنسية حيث أراد « كل من بن قانة وقاضى عبد القادر تنظيم لقاء شعبي في بسكرة، لكن عند وصولهم طردوا من طرف جماهير غفيرة عددها فاق 2000 مناضل، من الحركة من أجل الانتصار، وكذلك أنصار الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري»⁽¹⁵⁾ كما نظم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري دعاية قوية لهذه الانتخابات، خاصة وأنه لم يشارك في انتخابات، نوفمبر 1946م حيث جاء في تقرير لمصلحة الاستعلامات والربط الشمال الإفريقي SLNA .

« أن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري نظم دعاية انتخابية موجهة ضد الاستيطان والنظام الكولونيالي في الجزائر، ودعا صراحة إلى تحرير الشعب الجزائري»⁽¹⁶⁾. ومن بين ما أوردته تقارير أخرى قدمتها هذه المصلحة «إن الحزب اعتمد على بوجوازية المدن، ومع أن خطابه انفصالية، فإنها لا تدعو إلى استخدام القوة والعنف»⁽¹⁷⁾.

أما الحزب الشيوعي الجزائري فقد نظم حملة عبر كامل التراب الوطني الجزائري، ونوع في لغة الخطاب بين الفرنسية والعربية والعامية وكنماذج عن ذلك: « يوم 17 جوان أثناء رمضان ستجري في الجزائر كما في فرنسا الانتخابات الخاصة بالمجلس الفرنسي، وإن الحكومة تظن بواسطة قانون الاقتراع المشوه أن تحول دون انتخاب أكبر الحماية الأماني، ومطالب الجماهير العاملة في فرنسا، كما في الجزائر الذين هم شيوعيون، فلما أن ينال الشيوعيون باهر الانتصار وسيكون ذلك انتصارا للحرية والسلم، وإما أن تنجح الرجعية

الاستعمارية في مكيدتها»⁽¹⁸⁾ . وفي شهر أفريل 1951 قدم الحزب الشيوعي الجزائري برنامجا انتخابيا، تحت عنوان في سبيل إصلاح زراعي عاجل، من أهم ما جاء فيه: «إن الشيوعيين مقتنعون، أن أي إصلاح زراعي عميق سيضع حدا للاستعمار. وسيعطي الأرض لمن يخدمها، ومع هذا فهم يكافحون من أجل توزيع أراضي الشركات الاستعمارية، والمعمرين الكبار وأملاك الإقطاعيين الخائنين للقضية الوطنية»⁽¹⁹⁾. وعشية الانتخابات قدم برنامجا انتخابيا تضمن النقاط التالية: «مجلس وطني ذو سيادة، إصلاح زراعي عادل، معارضة الغرامات الجديدة، لا مقاطعة، لا امتناع عن التصويت في سبيل الإتحاد والسلم في الجزائر»⁽²⁰⁾.

دعا الحزب الشيوعي الجزائري إلى تنسيق الجهود من أجل حملة انتخابية مشتركة، إلا أن ذلك لم يحدث نظرا لأن كل حزب له تكتيك سياسي خاص به «بينما كانت الحملة الانتخابية لحزب الشعب الجزائري تهدف تماما إلى الاستقلال الوطني، فإن الحزب الشيوعي الجزائري بدأ حملته في كبريات المدن الجزائرية بداية منذ 26 ماي وضع ملصقات في الأماكن العمومية، تحمل شعار « من أجل حياة اجتماعية راقية وانتخابات نزيهة، أما الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ومن خلال فيدراليته بالخارج فإنه دعا المناضلين إلى التصويت، والحضور بقوة لصالح الحزب لأول مرة في الانتخابات التشريعية»⁽²¹⁾.

أما الموالون للإدارة الفرنسية والمقربون منها، فكانت دعايتهم الانتخابية تحض بتأييد ودعم إدارة الاحتلال الفرنسي، بحيث تركز على الإغراء والمساعدات المادية، وفي هذا الصدد قدمت قائمة الديمقراطيين المستقلين ضمن الإتحاد الفرنسي الإسلامي، والتي تضم

في مقاطعة وهران كل من مكي بزغود وباشا آغا حقيقي الجيلالي وولد قاضي جلول، هؤلاء قدموا حملة موحدة جاء فيها: « انتخبوا قائمة الديمقراطيين المستقلين لمقاطعة وهران، من أجل خلق مدارس في الدواوير المنعزلة البعيدة، ومن أجل التدريس باللغة العربية، و شق الطرقات وإيصال الكهرباء إلى بعض الدواوير التي لم يتوفر فيها الكهرباء والماء والسكن للمحتاجين والفقراء، تقديم القروض للفلاحين وتشديد المستشفيات والمساكن في سيدي بلعباس، والحصول على حقوق التوظيف للجميع وأخيرا تعي الجزائر الفرنسية»⁽²²⁾ كما قدم حزب الإتحاد الجزائري الفرنسي نداء جاء فيه: « الناخبات والناخبون لمقاطعات الجزائر ولضمان ترجمة حقيقية لإرادة الأغلبية الواسعة من طرفكم، بغرض تعيين مرشحين في الانتخابات القادمة، ومن أجل قطع الطريق أمام الانفصاليين نؤكد على مصالح الجزائر في المحافظة على نظام المقاطعات، وخلق مزج بين نظام الطبقتين الانتخابيتين ونحن ضد مشروع الفيدرالية وضد مشروع الجمهورية الجزائرية وضد الاقصائيين الذين يريدون استقلال الجزائر»⁽²³⁾

ثالثا: تحليل النتائج الانتخابية لعام 1951

قدمت قوائم المرشحين إلى الهيئة الناخبة حسب كل مقاطعة، فمثلا في الجزائر قدمت خمس قوائم وفي قسنطينة سبع قوائم وفي وهران ثلاث قوائم وتراوحت نسبة المشاركة بين قوية وضعيفة والجدول⁽²⁴⁾ الآتي يكشف لنا التنظيمات السياسية الوطنية الجزائرية المشاركة وعدد المنتخبين ونسبة المشاركة وتاريخ الانتخابات من الفترة الممتدة ما بين : 1946 إلى غاية 1951. الوحدة بالألف .

الأحزاب	المجلس الوطني 10 نوفمبر 1946	الانتخابات البلدية 19 أكتوبر 1947	المجلس الجزائري 4 أبريل 1948	انتخاب المقاطعات 20 مارس 1949	المجلس الجزائري 4 فيفري 1951	المجلس الوطني 17 جوان 1951
PCA	14161 %6.3	20.810 %3.5	5.476 %2	5.406 %4.6	7.366 %5	9.599 %3.2
MTLD	99.792 %44.7	36.626 %44.7	81.160 %28			31.201 %10.6
UDMA		17.745 %21	18.031 %6	2.834 %2.5	7.039 %5	12.919 %4.4
IND	108.812 %48.2	26.075 %31.5	177.996 %62	104.328 %9.2	114.323 %90	240.204 %81.8

يلاحظ من هذا الجدول هيمنة الموالين للإدارة الفرنسية على الانتخابات نتيجة عمليات التزوير ومساعدة الحكومة الفرنسية لهم. أما الأسماء التي فازت بانتخابات 17 جوان 1951 حسب المقاطعات فهي كالتالي (25):

أ- مقاطعة الجزائر: 1- آيت علي محمد: حزب الحركة الجمهورية 2- بن تونس عبد الرحمن: مستقل 3- سايج منور: راديكالي اشتراكي 4- إسماعيل عمار: راديكالي اشتراكي 5- إبراهيمي علي: الحزب الفرنسي الاشتراكي لقسم الأومية.

ب- مقاطعة وهران: 1- سيد قارة شريف: راديكالي اشتراكي 2- حقيقي الحاج الجيلالي: راديكالي اشتراكي 3- ولد قاضي جلول: الإتحاد الديمقراطي الاشتراكي.

ج- مقاطعة قسنطينة: 1- باعلي الشريف: الحركة الجمهورية الشعبية 2- با علي الشريف: الحركة الجمهورية الشعبية 3- بن جلول محمد: راديكالي اشتراكي 4- بن قانا محمد: الإتحاد الديمقراطي الاشتراكي 5- قاضي علي: الإتحاد الديمقراطي الاشتراكي 6- نارون عمار: مستقل.

7- أوراج عبد المجيد: راديكالي اشتراكيمن خلال هذه الأسماء أقصيت نهائيا عناصر الحركة الوطنية وعليه«كانت النتائج باهرة بالنسبة للتوجهات الاتحادية الإدماجية، بينما كانت كارثية بالنسبة للتوجهات الاستقلالية الانفصالية»⁽²⁶⁾ للعلم فقد ظلت هذه الأسماء تمثل المسلمين الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي إلى غاية 1954م دون حضور ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية، وهذا يؤكد السير غير الحسن لهذه الانتخابات وقطع الطريق أمام كل الوطنيين الذين كانوا يطمحون الوصول إلى مجلس باريس.

رابعا: المواقف المختلفة من هذه الانتخابات

من خلال التشكيلة الجديدة للهيئة الانتخابية الثانية والتي يمثلها المسلمون في المجلس الوطني الفرنسي خلال عام 1951، يتضح أن مشاربهم الفكرية والثقافية والاجتماعية مختلفة، ففهم الإطارات المثقفة مثل بن جلول فهو طبيب، وقاضي علي المحامي والحرفيين أمثال ولد قاضي وحقيقي الجيلالي، كما حملت النتائج الانتخابية أسماء لقياد وأمينين انتموا إلى الأحزاب التي تؤمن بفكرة الجزائر فرنسية، كانت برامجهم مرتبطة كثيرا بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين، وأحيانا هذه البرامج نتيجة إملاءات الإدارة الفرنسية، زد على ذلك فهي مشحونة بكثير من الإغراءات، واستخدمت هذه الإدارة كل الوسائل حتى تفوز هذه الفئة في الانتخابات وكان لها ما تريد، مما أثار كثيرا حفيظة أحزاب الحركة الوطنية التي كانت مازالت حتى سنة 1951 تؤمن بالعمل السياسي كخيار لحل المسألة الجزائرية.

1- موقف الإدارة الفرنسية والموالين لها

رحبت الإدارة الفرنسية والموالين لها بهذه النتائج، حيث قدم الحاكم العام للجزائر تقريراً إلى الحكومة في باريس حول سير الانتخابات جاء فيه: «إن القوائم التي تشكلت في كل مقاطعات الجزائر هي القوائم التي تؤمن بحضور فرنسا في الجزائر، أما قوائم الأحزاب الاستقلالية الوطنية كحركة الانتصار أو الإتحاد الديمقراطي أو الحزب الشيوعي فلم تحض بثقة الناخبين، وحضر المراقبون من الأحزاب في مكاتب الاقتراع، ولم يلحظ أي حادث مزعج عكر صفو هذه الانتخابات»⁽²⁷⁾ كما صرح النائب المنتخب بن جلول محمد قائلاً: «إن الانتخابات الأخيرة صحيحة بالرغم من التهديدات، وبالرغم من رفض البعض لها، إلا أنني أطلب من السيد المقرر للمجلس الإتحاد الفرنسي إقرار ثبت صحة الانتخابات»⁽²⁸⁾.

2- موقف الحركة من أجل الانتصار للحرية الديمقراطية

تحدثت الصحف عن عمليات التزوير التي ظهرت في هذه الانتخابات، ففي 4 جويلية 1951 جاء في مقال حول موقف الحركة بصحيفة *Alger républicain* «بالأمس وفي مؤتمر صحفي صرح كل من Claude Bourdet كلود بوردات ومزغنة أحمد وبومنجل، أن هناك تزوير مفضوح في الانتخابات التشريعية قامت به الإدارة لصالح الموالين لها»⁽²⁹⁾ واتضح موقف الحزب أكثر من خلال التقرير الذي قدمه في 17 أكتوبر 1951 أسماه بالذاكرة *Mémoire* والذي جاء فيه: «تعرضت الانتخابات للتزوير من قبل الإدارة وخدامها وهو تزوير متقن، وتذكرنا هذه الإدارة بما قامت به خاصة في انتخابات 04 أبريل 1948 من تزوير واعتقالات للمناضلين مازالت عالقة في الأذهان»⁽³⁰⁾.

وجه أحمد مزغنة رسالة إلى السيد هريو Herriot بتاريخ 27 جوان 1951 وهو رئيس المجلس الوطني الفرنسي جاء فيها: «باسمي كمرشح في انتخابات المجلس الوطني 17 جوان 1951 أعلمكم بأن هذه الانتخابات لم تكن في ظروف حسنة، حيث وقع في مقاطعة الجزائر تزوير لصالح قائمة سايج منور المسماة قائمة التحالف من أجل الإتحاد الجمهوري، وعليه أطلب من سيادتكم إلغاء هذه الانتخابات الخاصة بالهيئة الانتخابية الثانية للأسباب التالية: 1- اختراق المادة العاشرة الخاصة بالمراقبة في البلديات المختلطة. 2- الظروف غير الحسنة التي جرت فيها الانتخابات»⁽³¹⁾

3- حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري

فبدورهما رفضا نتائج هذه الانتخابات جملة وتفصيلا حيث: «نبه كل من فرحات عباس وعمر أوزقان إلى خطورة الوضع نتيجة التزوير الذي شاب هذه الانتخابات، ودعا إلى عمل مشترك من خلال دعوة حركة الانتصار لإعلان تصريح مشترك بشأنها»⁽³²⁾، وصدر بيان مشترك في 25 جويلية 1951 اشترك فيه الحزب الشيوعي الجزائري والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وممثل عن الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية أهم ما ورد فيه: «إلغاء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني الفرنسي التي زورت عن طريق الإدارة، والمطالبة باحترام حرية الاقتراع وحرية الانتخابات في الهيئة الثانية الخاصة بالمسلمين وتطبيق فصل الدين عن الدولة واحترام الديانة الإسلامية»⁽³³⁾ والجدير بالذكر أنه في 15 أوت 1951 تشكلت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية من أحزاب الحركة الوطنية، إلا أنها لم تدم طويلا لاختلاف وجهات النظر بين أطرافها. وجدد الحزب الشيوعي

الجزائري رفضه لهذه الانتخابات حيث صرح المترشح الشيوعي بن الطيب قائلا «أطلب من الحاكم العام إلغاء الانتخابات للهيئة الانتخابية الثانية الخاصة بالمجلس الشيوعي»⁽³⁴⁾

خاتمة

ظهرت تقارير صحفية كثيرة تؤكد هذه الخروقات، فصحيفة Humanité أصدرت مقال عنوانه التزوير في الانتخابات جاء فيها: «كان نتيجة التزوير الذي حدث في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي بالجزائر المقررة في 17 جوان 1951، اندلاع أحداث خطيرة ودامية في قسنطينة»⁽³⁵⁾ ومما تجدر الملاحظة إليه، فإن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر قد تبنت أساليب كثيرة لتزوير الانتخابات منها على الخصوص: 1- التزوير في قوائم المنتخبين بإضافة أسماء أخرى تكون أحيانا لأموات. 2- التصويت بدل المنتخبين المسلمين خاصة سكان الأرياف. 3- قيام القايد وجماعته بجلب بطاقات الانتخاب مساويا للعدد السجلات الموجود مع الصندوق، ليضع في آخر الاقتراع عدد الأوراق الموازي لما هو في السجل. 4- جلب أناس للتصويت من خارج الدوار أو البلدية. 5- المراقبة خارج وداخل المركز الانتخابي من قبل الشرطة، القيادة، الدرك، والغرض الترهيب والتخويف. 6- أسلوب الإغراء والتزوير في الأرقام عند فرز التصويت.

ومن خلال هذا ثبت عجز الإدارة الفرنسية الاستعمارية وإفلاسها، وظهر الطلاق النهائي بينها وبين الشعب الجزائري الذي بدأ رويدا رويدا يتجه نحو الثورة والعنف المسلح، وتجلّى ذلك من خلال إعلان الثورة المسلحة التي انطلقت سنة 1954 وانتهت سنة 1962 وكانت نتيجتها حصول الجزائر على الاستقلال.

اليومامش

- 1) - Direction des archives de la Wilaya d'Alger 5^E92 extrait du registre de délibération de conseil municipal arrondissement d'Alger.
- 2) - Direction des archives de la Wilaya d'Alger 2^E7 élection du 17 juin 1951 constitution et préparation de bureaux de vote.
- 3) - D.A.W.A. 2 E 7 ibid.
- 4) - Centre des archives national Alger IBA/ELA-037-N=°562 représentation de la zone territoriale de l'Algérie à l'assemblée nationale algérienne.
- 5) - Direction des archives de la wilaya d'Alger 2^E9 élection du 27 janvier 1952 déclaration de candidature affiches propagande électorale arrondissement d'Alger.
- 6) - Centre des archives d'outre mer-Aix en Provence - 91/4142 Concerne conseil de la république 1946-1958.l'assemblée 1946-1951.l'union française 1947-1953.
- 7) - Centre des archives d'outre mer-Aix en Provence- 81F701 élus et représentants de l'Algérie 1937-1962 sénateurs des appartements algériennes.
- 8) - Centre des archives d'outre mer-Aix Provence- 81F663 élection à l'assemblée national.
- 9) - Centre des archives d'outre mer-Aix en Provence - 81F669 organisation matérielle du scrutin, instruction correspondance.
- 10) - CAOM81 F 669 ibid.
- 11) - Centre des archives d'outre mer-Aix en Provence- 81F1064 assemblée nationale et organisation des nations unies allocations publiques et vie politique.
- 12) - CAOM81 F 669 ibid.
- 13) - Centre des archives d'outre mer-Aix en Provence- 81F707 députés représentant l'Algérie à l'assemblée constituante et l'assemblée nationale 1945-1961.
- 14) - CAOM81 F 669 ibid.
- 15) - CAOM81 F 669 ibid.
- 16) - CAOM81 F 663 ibid.
- 17) - CAOM81 F 669 ibid.
- 18) - Alger républicain 9 juin 1951.
- 19) - Algérie nouvelle avril 1951 Microfilm Alger.
- 20) - Algérie nouvelle juin 1951 Microfilm Alger.
- 21) - CAOM81 F 669 ibid.
- 22) - Centre des archives d'outre mer-Aix en Provence - 93/4101 élection législatives du 17juin 1951.
- 23) - Centre des archives d'outre mer-Aix en Provence 93/4106 élections assemblée nationale renseignements.
- 24) - Centre des archives d'outre mer-Aix en Provence - 81F670 assemblée national résultats, tableaux, statistique.
- 25) - Centre des archives d'outre mer-Aix en Provence- 81F1172 représentation de l'Algérie au conseil économique et social réglementation notes projets de texte personnalités Algérienne et représentants politiques de l'Algérie 1946-1959.
- 26) - Centre des archives d'outre mer-Aix en Provence - 4142 concerne conseil république 1946-1948 l'assemblée national 1946-1951 l'union française 1947-1953.
- 27) - CAOM81 F 670 ibid.
- 28) - CAOM81 F 669 ibid.
- 29) - CAOM81 F 670 ibid.
- 30) - Centre des archives d'outre mer-Aix en Provence- 81F674 élection des représentants de l'Algérie à l'assemblée de l'union française 1948 - 1953.
- 31) - CAOM81 F 670 ibid.

- 32) Liberté 21 juin 1951.
33) Centre des archives d'outre mer-Aix en Provence – 4G10 élections aux diverses assemblée 1946-1954.
34) L'écho d'Alger 28 juin 1951.
35) Humanité 11 Août 1951.

ملخص

ظلت مسألة التمثيل والانتخاب في الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية، من بين أهم القضايا العالقة مثلها مثل قضية الأرض، الدين، اللغة، الأحوال الشخصية وكما أن البحث في مسألة دور النواب المسلمين في الحياة النيابية قضية مهمة ودقيقة لمعرفة مواقف النواب المسلمين من القضايا الوطنية، خاصة لما تم مناقشة هذه القضايا أنفة الذكر في المجالس، خاصة المجلس الوطني الفرنسي الذي جرت بشأنه الانتخابات في 17 جوان 1951 فاز فيها 15 نائب مسلم جزائري

Résumé :

La question de la représentation et de l'élection demeure en Algérie durant la période coloniale. Parmi les problèmes cruciaux à l'instar des problèmes liés à la terre, la religion, la langue, le statut personnel. De même que la recherche sur le rôle des élus musulmans dans la vie parlementaire est une affaire importante précise en vue de connaître les positions de ces dernières en ce qui concerne les affaires nationales particulièrement lorsque ces affaires ont été inscrites à l'ordre du jour devant les assembles notamment devant l'assemblée nationale française pour la quelle se sont déroulés les élections le 17 juin 1951 et qui a vu l'élections du 15 députés musulmans Algériens.